

دولة الإمارات العربية المتحدة



جامعة الوصل - دبي

كتاب

المؤتمر الدولي الثالث للدراسات العليا والبحث العلمي
الموسوم بـ:

آفاق التفكير الناقد في العلوم الإنسانية رؤية نقدية بين الحداثة والتقليد

15 - 16 نوفمبر 2023 م



الإمارات العربية المتحدة



جامعة الوصل - دبي

كتاب

المؤتمر الدولي الثالث
للدراسات العليا والبحث العلمي

الموسوم بـ

آفاق التفكير الناقد في العلوم الإنسانية
رؤية نقدية بين الحداثة والتقليد

15 - 16 نوفمبر 2023 م

لجنة نشر الكتاب

إشراف:

أ.د. خالد توكال

نائب مدير الجامعة لشؤون البحث العلمي

رئيس لجنة النشر:

د. عبد الله طاهر الحذيفي

الأعضاء:

1- أ.د. سيد عبد الخالق إسماعيل

2- د. بهاء الدين شهوان

3- د. محمد سعيد القلي

4- د. هدير عبد الله كامل

نؤمن في جامعة الوصل بأنّ البحث العلميّ يمثّل
ركيزةً أساسية من ركائز التعليم العالي، لأنّه من الإنجاز
ات العلمية التي تعتمدُ على استخدام الأسس المنهجية
الرصينة، المؤدية إلى اكتشاف الظواهر ودراستها،
والتصدّي للمشكلات والتحديات، ومحاولة الوصول إلى
فهم الحقائق، سعيًا إلى إنتاج معرفة جديدة، تقود إلى
التطوير نحو الأفضل، بقصد الإسهام في بناء مقومات
التنمية الوطنية وخدمة الإنسانية بشكل عام.

أ. د. محمد أحمد عبد الرحمن

مدير الجامعة

كلمة الرئيس التنفيذي للمؤتمر الدكتور إبراهيم رابعة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الرسول الأمين، وبعد

لقد جاء المؤتمر الدولي الثالث للدراسات العليا والبحث العلمي الموسوم بـ «آفاق التفكير الناقد في العلوم الإنسانية - رؤية نقدية بين الحداثة والتقليد» وفق رؤية علمية سعت إلى تحقيق استثمار علمي دقيق لتمكين العلاقة بين العلوم الإنسانية ومنهجيات التفكير الناقد؛ فقد مثل القرن الحادي والعشرين تميّزاً واضحاً في إعادة الاعتبار لتمكين العلاقة المنطقية بين اللغة والتفكير الناقد، وقد جاء ذلك طبق منهج علمي قوامه أنّ اللغة هي التفكير ذاته، ولتأسيس ذلك وفق رؤية علمية صارمة فقد تأسست قراءات علمية جديدة تعلي من إجراءات التفكير الناقد في كل المسائل المعرفية في العلوم الإنسانية.

أمّا اليوم فإنّ علوم الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا قد فتحت الباب على مصراعيه وأدخلت ذاتها في صميم التفكير الناقد في البحث اللغوي، إذ إنّ المعالجات الآلية للغة (بوصفها وجه الورقة الآخر من التفكير) تعدّ منطلقاً رئيساً لأي عمليات نقدية وبحثية معاصرة، ولم يعد الفصل بين اللغة والتفكير والتكنولوجيا مقبولاً وفق تصوّرات الأجيال المعاصرة، وقبل ذلك كانت مثل هذه العلاقة مسرحاً لجدل لم يقد إلى نتائج صحيحة، فقد وصلت الأبحاث العلمية المعاصرة إلى خلاصة مفادها أنّ العلاقة بين اللغة والتفكير والذكاء الاصطناعي علاقة وثيقة لا يمكن إنكارها، إذ إن التفكير الناقد محرك رئيس لعمليات إنتاج اللغة وتنظيمها وترتيبها، وخير دليل على ذلك من أنّ الخطاب الاتصالي يقوم أساساً على عمليات تفكير ناقدة عميقة، فنحن عندما نتخاطب مع الآخرين نفكر معهم ونقبل نقدهم، ونعود فنفكر في خطابنا وننقده، إنّ عمليات التفكير الناقد المستمرة هذه تقود إلى تنقية الخطاب الاتصالي والارتقاء به إلى أعلى مستويات الرقيّ الإنساني.

إنّ المؤتمر الدولي العلمي «آفاق التفكير الناقد في العلوم الإنسانية - رؤية نقدية بين الحداثة والتقليد» مثل محاولة علمية جادة سعت إلى تقديم مقاربات جديدة لفهم العلاقة بين التفكير الناقد والعلوم الإنسانية، وقد ورد إلى هذا المؤتمر واحد وتسعون ملخصاً بحثياً من إجمالي مائة وستة تمّ التقدم بها، وانتهى إلى خمسة وثلاثون بحثاً علمياً محكماً شاركت في المؤتمر، من إجمالي ستة وخمسين بحثاً، من أربع عشرة دولة منها الإمارات والجزائر والمغرب وتونس ومصر والعراق والأردن وسلطنة عمان والكويت.

وجاء ذلك وفق محاور رئيسة هي:

1. ضوابط وروافد التفكير الناقد في العلوم الإنسانية: منطلقاته النظرية وتطبيقاته.
2. النقد بين توظيف الذكاء الاصطناعي وتنوع مصادر المعرفة.
3. أصول الاجتهاد ونقد الاستدلالات في التراث الإنساني.
4. التفكير الناقد في العملية التعليمية.
5. التفكير الناقد وعلوم المكتبات والمعلومات.

وقد خلصت مقاربات المؤتمر وأبحاثه إلى نتائج علمية تمثلت في الآتي:

- تضمين مهارات التفكير الناقد في المناهج التعليمية فيما قبل الجامعة باعتبارها أساسًا للعملية التعليمية.
- تشجيع البحوث التي تعنى بالتفكير الناقد في الموروث الثقافي العربي.
- استثمار الذكاء الاصطناعي في المسائل الفقهية وخدمة السنة النبوية.
- ابتكار أدوات قياس التفكير الناقد في العلوم الإنسانية لرصد فرص التحسين.
- تجديد الطرائق والوسائل التعليمية وأساليب التقويم.
- إعداد المعلمين عن طريق دورات متخصصة لاستثمار قدراتهم في تنمية التفكير الناقد عند طلابهم.
- استثمار مهارات التفكير الناقد في النقد اللغوي المعاصر.
- استثمار الذكاء الاصطناعي في تحليل وتقييم وتوظيف البنى المعرفة في العلوم الإنسانية.
- تدارس الأصول المنهجية الإجرائية التي يقوم عليها التفكير الناقد في العلوم الإنسانية.
- تحديث الناقد التربوي ماديا ومعنويا.

إنّ هذه النتائج العلمية الدقيقة تقود إلى فتح مجالات جديدة في إجراء البحث المعرفي لتمكين العلاقة بين التفكير الناقد والعلوم الإنسانية، وهو ما نأمل من خلال جهود العلماء والباحثين في أن يستثمروا معطيات التكنولوجيا المعاصرة لرصد العلوم الإنسانية بمسارات جديدة من أنماط التفكير الناقد والبحث العلمي.

والحمد لله رب العالمين.

النقد الفقهي بين التنظير والتطبيق

أ.د. إبراهيم رشاد

أستاذ أصول الفقه بكلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادي بمصر

ملخص

النقد الفقهي له أهميته، حيث إنه ضروري لمعرفة مدى التزام المجتهد بالمعايير الأصولية السليمة، وبخاصة في مجال الاستدلال. وبحثي هذا يتناول النقد الفقهي بين التنظير والتطبيق، وقد اعتمدت فيه على المنهج الاستنباطي التحليلي وانقسمت خطة الدراسة إلى مقدمة وخمسة مباحث وخاتمة والمصادر. المقدمة اشتملت على أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، والمنهج، وتساؤلات البحث، وخطة الدراسة.

المبحث الأول، تعريف النقد الفقهي والمصطلحات ذات الصلة.

المبحث الثاني، أهمية النقد الفقهي ومجالاته.

المبحث الثالث، أدلة مشروعية النقد ومقاصده.

المبحث الرابع، ضوابط النقد الفقهي وقواعده.

المبحث الخامس، نماذج تطبيقية في النقد الفقهي.

الخاتمة، وتشتمل على أهم نتائج البحث والتوصيات.

ومن النتائج التي توصل إليها البحث:

1. النقد الفقهي منهج تقويمي تنقيحي للمادة الفقهية، يعتمد على أصول وقواعد شرعية.
2. للنقد الفقهي أهمية كبيرة في فهم الأحكام الشرعية، والوقوف على أسباب الاختلاف.
3. يمكن تمييز مجموعة من المجالات الأساسية في عملية النقد الفقهي وهي، نقد الأقوال والروايات، نقد الأصول والأدلة، نقد المصنفات وطرائق التدوين، نقد الأحكام والفتاوي.

الكلمات المفتاحية: النقد - الفقهي - التنظير- التطبيق

Abstract

Jurisprudential criticism is important, as it is necessary to know the extent of the mujtahid's commitment to sound fundamentalist standards, especially in the field of reasoning.

The first section is the definition of jurisprudential criticism and related terms.

The second section: the importance of jurisprudential criticism and its fields.

The third section: Evidence of the legitimacy of criticism and its shortcomings.

The fourth section: controls and rules of jurisprudential criticism.

The fifth section: applied models in jurisprudential criticism.

The conclusion includes the most important research results and recommendations.

Among the results reached by the research:

- 1- Jurisprudential criticism is an evaluative and revisionist approach to jurisprudential material, based on Sharia principles and rules.
2. Jurisprudential criticism is of great importance in understanding legal rulings and identifying the reasons for disagreement.
3. A group of basic areas can be distinguished in the process of jurisprudential criticism, which are: criticism of sayings and narrations, criticism of principles and evidence, criticism of works and anecdotes of codification, criticism of rulings and fatwas.

Keywords: Criticism - jurisprudence - theory - application

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ومعلم البشرية أجمعين (ﷺ).

وبعد،

فالفقه يعتبر من أكثر العلوم التي تحتاج إلى وضع مناهج نقدية، لكيفية التوصل إلى الحكم، لأن الاستدلال جهد عقلي يحتاج إلى كفاءة عالية، وموهبة في دقة الفهم وسلامة الاستدلال.

ولا يستقيم الاستنباط إلا بوضع منهج نقدي سليم يمكن الباحث من معرفة الضوابط والمعايير المتبعة في استنباط الحكم.

فالاستنباط عمل علمي دقيق، يحتاج إلى موهبة عالية، وفهم عميق للنصوص وللمقاصد الشرعية، والترجيح بين الآراء يحتاج إلى معايير، وهذا هو النقد الفقهي.

والنقد الفقهي له أهمية كبيرة، حيث إنه ضروري لمعرفة مدى التزام المجتهد بالمعايير الأصولية السليمة، وبخاصة في مجال الاستدلال، كما أنه يقرب بين المذاهب الفقهية، ويضعف ظاهرة التعصب المذهبي، ويعيد الاعتبار للنصوص النقلية، وهذه غاية مرجوة.

ولا ينبغي أن نخاف من النقد الفقهي، فكل ما يوصلنا إلى الحقيقة فهو محمود ومطلوب، وليس كل ما في الفقه من الآراء يجب الاعتداد به.

فالرأي الذي لا دليل عليه، لا حاجة إليه، والرأي الذي يناقض الثوابت التي يقوم عليها الفقه، لا يمكن الأخذ به، ولا مبرر لافتراض ما لا يمكن أن يكون.

لذا كان هذا البحث الذي أتقدم به للمؤتمر الدولي الثالث للدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة الوصل، والمعنون بـ«آفاق التفكير الناقد في العلوم الإنسانية: رؤية نقدية بين الحداثة والتقليد».

وقد سميت ورقة البحث «النقد الفقهي بين التنظير والتطبيق».

أسباب اختيار الموضوع وأهميته:

1. للنقد الفقهي أهمية في التجديد والنهضة الفقهية من خلال تصفية الفقه من الآراء الضعيفة والشاذة.
2. تحرير العقل من التقليد والتعصب، والتقريب بين المذاهب الفقهية.
3. تنمية ملكة الاجتهاد.
4. تمكين الفقيه من معرفة المعايير المتبعة في دراسة النصوص النقلية والأقيسة المتبعة في إلحاق الفروع بالأصول.
5. معرفة مدى التزام الفقيه بالمعايير الأصولية السليمة، وبخاصة في مجال الاستدلال.

أهداف البحث:

1. بيان معنى النقد الفقهي وأهميته.
2. فتح مجالات جديدة في الفقه للبحث والتنقيب.
3. تنمية ملكة الاجتهاد لدى المختصين.

الدراسات السابقة:

هناك مجموعة من الدراسات السابقة التي تكلمت عن النقد الفقهي منها:

1. منهج الخلاف والنقد الفقهي عند الإمام المازري، عبد الحميد عشاق، طبع بدار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدبي (2005م).
2. النقد الفقهي في المذهب المالكي، عبد الحميد عشاق، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن طفيل 2012م.
3. نظرية النقد الفقهي: معالم لنظرية تجديدية معاصرة، أبو إمامة نوار بن الشلي، طبع دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع بمصر، 2010م.
4. منهج النقد في الفقه الإسلامي، المذهب المالكي أنموذجًا، دراسة تحليلية، صرموم رابح، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران 2014، 2015 م.

5. النقد الفقهي مفهومه وأهميته، صرموم رابح، مقال منشور بمجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاجتماعية، العدد 12 لسنة، سنة 2014م.

6. النقد الفقهي عند الإمام ابن الفخار القرطبي، قطب الريسوني، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، مجلة (17)، عدد (2)، ديسمبر سنة 2020م.

هذه الدراسات تناولت موضوع النقد الفقهي من جانب بيان حقيقته، أو التطبيق على أحد الفقهاء لكنها لم تتناول أدلة مشروعيتها، وقواعده، وضوابط النقد الفقهي، ومقاصده.

وفي الجانب التطبيقي تناولت فقيها واحدا، في حين هذه الدراسة تناولت عدة فقهاء، وتوسعت في الدراسة العملية، للجمع بين التنظير والتطبيق.

منهج البحث:

اعتمدت المنهج الاستنباطي التحليلي، وذلك باستنباط أهم مجالات النقد الفقهي، وأدلة مشروعيته، وضوابطه، ومقاصده ومحاولة تحليلها.

تساؤلات البحث:

1. ما المقصود بالنقد الفقهي ؟ وما أهميته ؟
2. كيف يتم تحرير العقل من التقليد والتعصب ؟
3. ما المعايير المتبعة في دراسة النصوص النقلية والعقلية؟
4. كيف يمكن إحقاق الفروع الفقهية بالأصول؟
5. ما مدى التزام الفقيه بالمعايير الأصولية في مجال الاستدلال؟

خطة الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى مقدمة، وخمسة مباحث، وخاتمة، والمصادر.

أما المقدمة: فتشتمل على أسباب اختيار الموضوع وأهميته، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطة الدراسة.

المبحث الأول: تعريف النقد الفقهي والمصطلحات ذات الصلة.

المبحث الثاني: أهمية النقد الفقهي ومجالاته.

المبحث الثالث: أدلة مشروعية النقد ومقاصده

المبحث الرابع: ضوابط النقد الفقهي وقواعده.

المبحث الخامس: نماذج تطبيقية في النقد الفقهي.

الخاتمة: وتشتمل على أهم نتائج البحث والتوصيات.

وصلى الله على رسوله الأمين

المبحث الأول: تعريف النقد الفقهي والمصطلحات ذات الصلة

المطلب الأول: تعريف النقد الفقهي:

يمكن تعريف النقد الفقهي باعتبارين، الاعتبار الأول باعتباره مركبًا وصفيًا يتكون من كلمتين النقد والفقّه، فنعرّفها لغة واصطلاحًا والثاني باعتبار العلمية.

أولاً: - تعريف النقد الفقهي باعتباره مركبًا وصفيًا:

أ- النقد لغة:

تستعمل كلمة النقد في معاجم اللغة للدلالة على عدة معان منها:

1. التمييز والاختبار: قال ابن منظور: والنقد والنقاد: تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها⁽¹⁾. وقال ابن فارس: «ومن الباب نقد الدرهم، وذلك أن يكشف عن حاله في جودته أو غير ذلك⁽²⁾».

وقد نقدها ينقدها نقدا، وانتقدها وتنقدها، إذا ميز جيدها من رديئها⁽³⁾.

2. المناقشة: جاء في الصحاح: «..وناقدت فلانا إذا ناقشته في الأمر⁽⁴⁾».

3. النظر والتفحص: قال ابن منظور: «ونقد الرجل الشيء بنظره ينقده نقدًا، ونقد إليه: اختلس النظر نحوه، وما زال فلان ينقد بصره إلى الشيء، إذا لم يزل ينظر إليه، والإنسان ينقد الشيء بعينه، وهو مخالسة النظر لئلا يفطن له⁽⁵⁾».

4. تقشير الشيء والكشف عنه والإظهار: قال ابن منظور: «والنقد، تقشر في الحافر، وتآكل في الأسنان⁽⁶⁾، والنقد في الضرس: تكسره، وذلك يكون بتكشيف ليطه عنه⁽⁷⁾».

5. إظهار العيوب: جاء في لسان العرب: وفي حديث أبي الدرداء أنه قال إن نقدت الناس

1- لسان العرب، لابن منظور، مادة (نقد).

2- معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، مادة (نقد).

3- تاج العروس، الزبيدي، ح9 ص230.

4- الصحاح تاج اللغة، للجوهري، مادة (نقد).

5- لسان العرب، مادة (نقد).

6- المصدر نفسه.

7- معجم مقاييس اللغة، لابن فارس مادة (نقد).

نقدوك، وإن تركتهم تركوك، ومعني نقدتهم أي عبتهم واغبتهم قابلوك بمثله⁽¹⁾». ومن خلال ما سبق ذكره يتبين أن معاني النقد تدور حول تمييز الشيء، ومناقشته، والنظر فيه، والكشف عنه، وإظهار عيوبه ونقائصه.

ب- النقد اصطلاحاً:

عرف النقد اصطلاحاً بعدة تعريفات منها:

1. النقد: عملية محاكمة وتقويم، تهدف إلى التصحيح والترشيد من خلال بيان مواطن الخطأ والصواب، بناء على مقاييس متفق على جلتها أو كلها، كقواعد فهم النصوص الشرعية، أو قواعد الاستنباط، أو قواعد الجرح والتعديل.
 2. النقد: النظر في الأقوال والأفعال، وتمييز صحيحها وحسنها من سقيمها ومعيبها، وإخراج الزيف منها، والإبقاء على الصحيح الحسن مع تثبيته والتركيز عليه.
 3. النقد: بيان أوجه الحسن والعييب في شيء من الأشياء بعد فحصه ودراسته.
- من خلال هذه التعريفات يتبين أن النقد يتوجه إلى كل إنتاج بشري اجتهادي يعتريه النقص والخطأ.

كما أن النقد لا يكون إلا بعد دراسة وتمحيص للموضوع، فليس وليد رؤية سطحية، ولا بد أن يكون من شخص متخصص في ذلك العلم يعرف أصوله وقواعده.

وبالرجوع إلى المعني اللغوي لكلمة النقد، نجد ترابطاً واضحاً بينه وبين المعني الاصطلاحي إذ تشكل المعاني اللغوية لكلمة النقد مراحلها ووظيفته الاصطلاحية⁽²⁾.

فالنقد بمعناه الاصطلاحي يتضمن معانيه ودلالته اللغوية من تمييز واختيار وكشف ومناقشة ونظر للإنتاج البشري الاجتهادي.

فعملية النقد تتطلب:

- تفحص ودراسة الموضوع المراد نقده والنظر إليه.

1- لسان العرب، مادة (نقد).

2- انظر منهج النقد في الفقه الإسلامي (المذهب المالكي أنموذجاً) دراسة تحليلية، صرموم رابح، أطروحة دكتوراه في العلوم الإسلامية، ص33.

- الكشف عن الموضوع وتشريحه من جميع جوانبه.
- إظهار النقائص والعيوب الموجودة فيه.
- المناقشة العلمية لهذه الأخطاء والعيوب بالحجج والبراهين، لتقويمها وتصحيحها⁽¹⁾.
- ومن خلال هذه المراحل يتضح أن عملية النقد تتطلب مجموعة مهارات تتمثل في:
 - مهارة التأويل، التحليل، الاستدلال، التفسير، التقويم⁽²⁾، وغيرها من المهارات الأخرى.
 - فهو بالتالي عملية مركبة تقوم على أساس الملاحظة والفحص الدقيق لموضوع المناقشة، وما يتبعها من تحليل وتفسير وتركيب، ثم تقييم هذا الموضوع للوصول إلى جوانب الخطأ والخلل، ثم الحكم عليه، وتصحيح المفاهيم الخاطئة⁽³⁾.

ج- الفقه لغة:

العلم بالشيء والفهم له، ويطلق أيضا على الفطنة⁽⁴⁾، وقد يكون ذلك من باب أن الفطنة من لوازم الفقه وعمق العلم.

د- الفقه اصطلاحا:

عرف الأصوليون الفقه بتعريفات متعددة منها:

1. العلم الحاصل بجملة من الأحكام الشرعية الفرعية بالنظر والاستدلال⁽⁵⁾.
2. العلم بأحكام التكليف⁽⁶⁾.
3. العلم بالأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية⁽⁷⁾.

1- المصدر السابق، نفس الصفحة.
 2- انظر التفكير الناقد، خالد أحمد وآخرون، مجلة جامعة الملك سعود، ع18، ص29.
 3- المرجع السابق ص34.
 4- لسان العرب، مادة (فقه).
 5- الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي، ح1 ص6.
 6- البرهان في أصول الفقه، للجويني، ح1 ص8.
 7- البحر المحيط، للزركشي، ح1 ص34.

ثانيا: تعريف النقد الفقهي باعتباره مصطلحا علميا:

مصطلح النقد الفقهي مصطلح علمي حديث، ولا يوجد من العلماء القدامى من عرفه تعريفاً بمحدداته المعرفية، لكن هناك اجتهادات لبعض الباحثين المعاصرين في وضع تعريف علمي له منها.

1. النقد الفقهي: هو العملية البحثية التي تروم تحرير مسائل المذهب، سواء من حيث الروايات والأقوال، أو من حيث توجيهها والتخريج عليها، بتمييز أصحابها وأقواها من ضعيفها ومرجوحها، وذلك باعتماد طرق معلومة ومصطلحات مخصوصة⁽¹⁾.

- ويؤخذ على هذا التعريف أنه يتناول جانبا واحدا من جوانب النقد، وهو النقد الداخلي في المذهب الذي يعني بتحميم الروايات والأقوال داخل المذهب.

لكنه يغفل نوعا آخر وهو النقد الخارجي للمذهب، وهو الذي يعني بحجاج المذاهب الأخرى ضمن ما يعرف بالردود ومسائل الخلاف.

- كما أنه لم يتناول جوانب أخرى تدخل ضمن النقد الفقهي تتجاوز دراسة الروايات والأقوال إلى دراسة الاستدلالات والمؤلفات، وطرق تدريس المادة الفقهية⁽²⁾.

2. النقد الفقهي: هو تبيان الصحيح والضعيف من فروع المذهب، انطلاقا من عرضها على أصوله وضوابطه⁽³⁾.

- ويؤخذ على هذا التعريف حصر موضوع النقد الفقهي في دراسة فروع المذهب ومسائله، وأهم الجوانب الأخرى المتعلقة بالمادة الفقهية، وهي جانب الاستدلال والمؤلفات الفقهية، وطريقة عرض المادة الفقهية وتدريسها، وهذه الجوانب كلها تعرض الفقهاء لها بالنقد والتقويم، ولذلك تعتبر جانباهما في النقد الفقهي لا ينبغي إغفاله⁽⁴⁾.

3. النقد الفقهي: هو مطلق التباير في الرأي، فلا تقتصر دائرته على الأحكام، ولذلك فقد

1- منهج النقد والخلاف الفقهي عند المازري، عبد الحميد عشاق، ح1 ص9.

2- منهج النقد في الفقه الإسلامي، صرموم رابح، ص103.

3- الإمام أبو الحسن اللخمي وجهوده في تطور الاتجاه النقدي في المذهب المالكي، محمد المصلح، ح1 ص9.

4- المصدر السابق ح1 ص103.

يتعلق بالنظريات، أو القواعد الأصولية، أو الحدود والاصطلاحات، أو غير ذلك من فنون الفقه⁽¹⁾.

ويؤخذ على هذا التعريف: أن فيه إطناب، فلا يحدد مفهوم النقد الفقهي بدقة، ولا يشير إلى موضوع النقد الفقهي الذي هو المادة الفقهية، وإنما يصلح تعريفاً للنقد بمفهومه العام⁽²⁾.

4. النقد الفقهي: هو عملية دراسة وتقييم الإنتاج الفقهي لمذهب من المذاهب⁽³⁾.
 5. النقد الفقهي: هو دراسة النتاج الفقهي من مختلف جوانبه المعرفية، تحليلاً وتقييماً، وفق موازين علمية، وقواعد شرعية متفق عليها⁽⁴⁾.
 6. النقد الفقهي: هو النظر العلمي المتفحص لمختلف أدوات الصناعة الفقهية، وبيان آراء تقومها، وتسدد ثغراتها ونقائصها، وتساعد على تسديد الوصول إلى مقاصدها⁽⁵⁾.
 7. النقد الفقهي: هو ما يتوصل به إلى تصحيح نتاج الفقهاء، أو تكميله، أو درء اللبس عنه، سواء كان النتاج على مذهب صاحب النقد أو على مذهب مخالفه⁽⁶⁾.
 8. النقد الفقهي: هو دراسة منهج الاستنباط، وتأهيل هذا المنهج، ودراسة المنهج الذي اعتمد عليه المجتهد في استنباط الحكم من دليله⁽⁷⁾.
- من خلال هذه التعريفات نستخلص أن: النقد الفقهي هو: منهج تقويمي تنقيحي للمادة الفقهية، يعتمد على أصول وقواعد شرعية، قصد إحياء التراث الفقهي، وتفعيل أدوات الصناعة الفقهية⁽⁸⁾.

-
- 1- العقل الفقهي، نوار بن الشلى ص 17.
 - 2- منهج النقد في الفقه الإسلامي، صرموم رابح، ص 102.
 - 3- المرجع السابق ص 103.
 - 4- العقد الفقهي، عثمان بلخير، ص 31.
 - 5- المصدر السابق، ص 31.
 - 6- النقد الفقهي عند الإمام ابن الفخار القرطبي، قطب الريسوني، مجلة جامعة الشارقة، مجلد 17 ع 2 ص 527.
 - 7- منهج النقد الفقهي، فاروق البنهان، موقع الدكتور فاروق البنهان <http://www.dr.mpalnbhan.com>.
 - 8- النقد الفقهي مفهومه، قواعده، التجاني عاد، نقلًا من كتاب النقد الفقهي في المذهب المالكي نظرية وتطبيقًا، تأليف جماعي، مخبر الدراسات الفقهية والقضائية، ص 26.

المطلب الثاني: المصطلحات ذات الصلة بالنقد الفقهي:

هناك جملة من المصطلحات لها علاقة بمصطلح النقد الفقهي أو مرتبطة به، حيث توجد قواسم مشتركة بينهما وكذلك فروقات واضحة، ومن أبرزها ما يلي:

أ- الاختلاف الفقهي: ومعناه: «تغيير أحكام الفقهاء المجتهدين في مسائل الفروع⁽¹⁾. والاختلاف الفقهي وإن كان يشترك مع النقد الفقهي في كون كل واحد منهما له مسلكا اجتهاديا يعتني ببيان مواطن الخطأ والصواب، إلا أن النقد الفقهي أوسع مجالا، فهو ينقد الأقوال والأدلة، وطريقة الاستدلال كما ينقد الكتب والمصنفات وطرائق التدريس.

ب- الجدل: ومعناه: «رد الخصم عن رأيه على غيره بالحجة والدليل⁽²⁾، أو هو عبارة عن: «دفع المرء خصمه عن فساد قوله بحجة أو شبهة، وهو لا يكون إلا بمنازعة غيره، والنظر قد يتم به وحده⁽³⁾ ومن خلال هذين التعريفين يظهر أن علم الجدل هو رد وإبطال لقول المخالف ولو كان صوابا في نفسه، بخلاف النقد الفقهي، ولهذا كان فيه المحمود والمذموم.

أما النقد الفقهي فإنه يرد ما كان خطأ، ويستفيد مما كان صوابا⁽⁴⁾، ومع هذا فهو يشترك مع النقد الفقهي في رفض الأقوال المرجوحة التي لا تستند إلى دليل⁽⁵⁾.

ج- المناظرة: ومعناها: «هي النظر بالبصيرة من الجانبين في النسبة بين الشئيين إظهارا للصواب، وقد يكون مع نفسه⁽⁶⁾.

والمناظرة تشترك مع النقد الفقهي في أن الغرض منهما مناقشة الأقوال والاستدلالات، ثم الوصول إلى الصواب⁽⁷⁾، ولكن النقد الفقهي أوسع منها مجالا كما سبق في تعريفه.

1- أنواع الخلاف الفقهي، أحمد البوشيخي، مجلة هدي الاسلام، ع 2 م 56، ص 92.

2- عليم الجدل في علم الجدل، للطوفي، ص 4.

3- الكليات، أبو البقاء الكفوي، ص 353.

4- النقد الفقهي: مفهومه وأهميته، رابح صرموم، ص 57.

5- انظر نظرية النقد الفقهي، معالم وضوابط، ص 39.

6- الكليات، ص 849.

7- تاريخ الجدل، محمد أبو زهرة، ص 5.

المبحث الثاني: أهمية النقد الفقهي ومجالاته

المطلب الأول: أهمية النقد الفقهي:

يعتبر الفقه من أكثر العلوم التي تحتاج إلى وضع مناهج نقدية لكيفية التوصل إلى الحكم الصحيح، ولا يستقيم الاستنباط إلا بوضع منهج نقدي سليم يمكن الباحث من معرفة الضوابط والمعايير المتبعة في دراسة النصوص النقلية، والأقيسة العقلية لاستنباط الحكم الشرعي، ومدى التزام المجتهد بهذه المعايير وبخاصة في مجال الاستدلال.

إن غاية النقد هو تسديد الأقوال الفقهية بما يتوافق مع الأدلة الشرعية، وينسجم مع الأصول.

وباعتبار الفقه جهدا بشريا فهو لا يخلو من قصور، لذلك احتاج إلى التقويم والنقد، وتبرز أهمية النقد الفقهي فيما يلي⁽¹⁾:

أولا: معالجة كل أشكال الخلل والقصور أو الاستنباط أو الاستدلال أو التنزيل، كنزعة تجديدية متميزة

ثانيا: ضبط المعايير المتبعة في دراسة النصوص النقلية، والاستدلالات العقلية في استنباط الأحكام ومدى التزام المجتهد بها.

ثالثا: يعين على فهم الأحكام الشرعية، ويسمح بالتعرف على كيفية تناول كل مجتهد للمسألة، وكيفية تصويره وتكييفه، والمصادر والأدلة التي اعتمدها لتأسيس حكمه وطريقة توجيهه، ثم يقيم دقة النظر والتحقيق فيها.

رابعا: الوقوف على أسباب الاختلاف والتمييز بين الخلاف المعتمد وغيره.

خامسا: النقد إحياء للمذهب، وتوسيع لآفاقه من خلال الجدل والمحاورة.

سادسا: تصفية الفقه من الآراء الشاذة والضعيفة، من خلال تنقيح الكتب.

المعتمدة والاحتياط عند النقل، ومراجعة المسائل والأحكام، والنظر في مدى ملاءمتها

1- انظر: الاتجاهات النقدية في المذهب الملكي، نورالدين بو حمزه وغيره، نقلا من كتاب النقد الفقهي في المذهب المالكي نظرية وتطبيقا، تأليف جماعي، أبحاث الندوات والمؤتمرات العلمية (5)، إصدار مخبر الدراسات الفقهية والقضائية، ص126.

منها لقواعد المذهب.

سابعًا: تكوين الملكة الفقهية وتنميتها، حيث يعتبر دربة للدارس على المناقشة والجدل والترجيح، كما يساهم في إصلاح وتجديد المنظومة الفقهية من خلال إثراء البحث الفقهي.

ثامنًا: تحرير العقلية الفقهية من التقليد، ويسمح بمراجعة أقوال أصحاب المذهب وكتبه، ومحاربة التعصب المذهبي، وتشجيع الحركة الفقهية، والاطلاع والاستفادة من المذاهب الأخرى، والانتصار للحق بدلا من الانتصار لأئمة المذهب⁽¹⁾.

تاسعًا: يساعد على الإلمام بأصول وقواعد المذهب والأدلة التي استند عليها في تحرير الأحكام، وفهم الأحكام الفقهية بطريقة أفضل، ومعرفة كيفية استنباط الأئمة للأحكام، وعلي أي أساس قام كل منهم بدراستها واستخراجها.

عاشرًا: الوقوف على آراء الفقهاء داخل المذهب وخارجه، وأسباب الاختلاف، وكيفية نشوئه، ودليل كل مجتهد، ومدى قوته.

الحادي عشر: يساهم النقد الفقهي في تجديد وإصلاح المنظومة الفقهية، بما يتوافق مع مقتضيات العصر ومستجداته، كما يعمل على إحياء المذهب وتمحيصه من الشوائب.

المطلب الثاني: مجالات النقد الفقهي:

يمكن تمييز مجموعة من المجالات الأساسية في عملية النقد الفقهي وهي:

أولًا: نقد الأقوال والروايات:

وهذا ما يتبادر إلى الأذهان عند سماع مصطلح النقد الفقهي، لغلبته وشيوعه⁽²⁾.

وقد ظهر هذا النوع في الفقه الإسلامي منذ مراحل الأولى، وهذا لتمايز المدارس الفقهية وتشعبها، وكذلك اختلاف المذاهب، بل إننا نجد في المذهب الواحد اختلافًا في الروايات والأقوال، وهذا ما جعل هذا النوع هو الغالب في النقد الفقهي.

1- انظر: منهج النقد في الفقه الإسلامي، رابح صرموم، ص 103.

2- النقد الفقهي: مفهومه وأهميته، رابح صرموم، ص 56.

والنقد الفقهي إما أن يكون خارجياً متوجهاً من فقهاء المذاهب المختلفة إلى رد القول أو تضعيفه في مذهب معين، ونجد هذا النوع من النقد في الكتب التي تعنى بالردود على المذاهب المخالفة، أو كتب الخلاف العالی.

وإما أن يكون للأقوال داخلياً، وهذا الذي يمارسه علماء المذهب نفسه في دراسة مسائل المذهب وفروعه، من خلال تحرير الأقوال والروايات في المذهب أو توجيهها، وتمييز أصحابها وأقواها من ضعيفها ومرجوحها، ووضعوا لذلك مصطلحات في كل مذهب مثل: الراجح، والمشهور، والأشهر، والظاهر والأوجه، والمعتمد- الخ⁽¹⁾.

ثانياً: نقد الأصول والأدلة:

ويتجه عمل الفقهاء في هذا النوع إلى نقد الأصول والقواعد التي تم وضعها لتبنى عليها الفروع في مرحلة ثانية.

ومن الأمثلة على ذلك: الانتقادات التي وجهت لعمل أهل المدينة الذي قال به الإمام مالك، وكذلك الأدلة: سد الذرائع، والاستصلاح، والاستحسان الذي قال به الحنفية.

وقد تطلب هذا النوع كثيراً من العناء والجهد، لطبيعة الأصول ذاتها وما تقتضيه من تداخل وتركيب للجزيئات أو استقرائتها.

ثالثاً: نقد المصنفات وطرائق التدوين:

ومن مجالات النقد الفقهي التي عنى بها الفقهاء، تنقيح دواوين الفقه وكتبه، فلم يألوا جهداً في نقد وتمييز جيدها من رديئها، سواء تعلق الأمر بالمضمون أو بالشكل.

فمن حيث المضمون اعتنى الفقهاء ببيان الكتب التي يصح الاعتماد عليها في الحكم والفتوى، وتلك التي لا يصح الاعتماد عليها، إما مطلقاً، أو في مواضع معينة، فوضعوا شرطين للاعتماد على الكتب وهما⁽²⁾:

1. صحة نسبتها إلى مؤلفيها.

2. صحتها في نفسها.

1- نفسه.

2- الاختلاف الفقهي في المذهب المالكي، عبد العزيز الخليلي، ص221.

رابعًا: نقد الأحكام والفتاوى:

وهذا الاتجاه يتبادر أيضًا للأذهان عند سماع مصطلح «النقد الفقهي»، وساعد على انتشارها تمايز المدارس الفقهية واستقلالها، وكان لعامل الأخذ بالرأى بين موسع ومضيق في ذلك، اثر بليغ، فقد نقلت لنا كتب الطبقات وتاريخ المذاهب، مدي اعتداد كل واحدة من مدرسة الرأى بالعراق، ومدرسة الأثر بالحجاز، بما عندها، وعدم قبول أي نقد صادر من الطرف المخالف.

وكان الحجازيون إذا جاءهم سؤال على نمط فقه الكوفة رفضوه واتهموا. صاحبه بكونه «عراقيا»، كما أن أحكام القضاء التي انحرفت عن الجادة، لم تسلم من النقد والتزييف.

المبحث الثالث: أدلة مشروعية النقد ومقاصده

المطلب الأول: أدلة مشروعية النقد

يقوم النقد على جملة من الأصول والقواعد الكلية، منها يستمد مشروعيته، وعليها يرتفع بنيانه.

مع العلم بأنه لم يرد في كتاب العزيز كلمة النقد بأي من اشتقاقاتها، وكذلك في الروايات حسب الظاهر بالمعني الذي نريده.

ولكن هذا لا يعني عدم وجود حالات من النقد في الكتاب والسنة بلغت حدًا من الكثرة تجعل النقد أمرًا مشروعًا في الجملة، وإنما يبقى الكلام في الشروط المعتمدة فيه، فإنه من الواضح أنه لا يحق لكل إنسان أن ينقد أبًا كان وكيفما كان بحجة مشروعيته.

أولًا: القرآن الكريم

انتقد الله تعالى في كثير من آيات الكتاب العزيز أقوامًا في عقائدهم وسلوكياتهم، وبين زيف ما يعتقدون وما يعملون، ودعاهم إلى النظر والتفكر فيما هو الحق واتباعه بعقل وروية ودراية.

وللنقد القرآني طريقته وأساليبه، فتارة يكون نقدًا لعقيدة بنحو الاستفهام الاستنكاري، وأخرى بطريقة الاستدراج إلى سواء السبيل، وثالثة غير ذلك، ومن الأمثلة ما يلي⁽¹⁾:

1. ينتقد الله تعالى كفر الكافرين بالله، من خلال إلفات نظرهم إلى أن ما يمرون به من حياة وموت وحياء بعد الموت إنما هو من الله القادر، فكفرهم لا مبرر له، ولا وجه له حينئذ، قال تعالى: كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ⁽²⁾».

2. انتقاده تعالى عقيدة أهل الكتاب في جملة من الآيات، كما في سورة آل عمران، قال تعالى: ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ فَإِن تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ، يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تُحَاجُّونَ فِي إِبْرَاهِيمَ وَمَا أُنزِلَتِ التَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلَ إِلَّا مِنْ بَعْدِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلِيْسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾⁽³⁾.

3. انتقاد قول من أنكر المعاد أو شكك فيه، قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْآلِغِ فَاِتْنَا خَلَقْنَاكُمْ مِّن نُّرَابٍ ثُمَّ مِّن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِّن عِلْقَةٍ ثُمَّ مِّن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَىٰ آجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ وَمِنْكُمْ مَّن يَّتَوَقَّىٰ وَمِنْكُمْ مَّن يُّدُّ إِلَىٰ أَدْنَىٰ أَلْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِن بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنْبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ، ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّهُ يُحْيِي الْمَوْتَىٰ وَأَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِي الْقُبُورِ﴾⁽⁴⁾.

إن الأسلوب القرآني من أول الأمر قد قام على انتقاد السلوكيات والأفكار والعادات السيئة التي تخالف الفطرة السليمة والصرط المستقيم، وفي كثير من النصوص القرآنية إرشاد إلى منهج النقد وآدابه، وهو ما تتلمسه في حوار الأنبياء مع أقوامهم، ودعوتهم لهم بالحسني، مع الصبر على جهالاتهم وتعنتهم وتعصبهم للرأي.

1- النقد الفقهي، مشروعيته، شروطه، موارده، إسماعيل إبراهيم حريزي، مجلة اللقاء، العدد 17.

2- سورة البقرة (28).

3- سورة آل عمران (64-66).

4- الحج (5-7).

ثانيًا: السنة النبوية:

وقد حفلت السنة الشريفة بالنصوص الكثيرة، التي فيها تقرير منهج النقد، وتصويب المخطئين بالرفق والحسنى.

- كقوله صلى الله عليه وسلم لما أخبره الرجل أنه يتأخر عن الصلاة مما يطيل بهم فلان، فقال صلى الله عليه وسلم: «يا أيها الناس إن منكم منفرين، فمن أمّ الناس فليتجاوز، فإن خلفه الضعيف والكبير وذا الحاجة⁽¹⁾»، وأمثال ذلك كثير.

ثالثًا: أقوال الصحابة رضوان الله عليهم.

نقلت دواوين السنة الشريفة والآثار تلك الانتقادات التي وجهها الصحابة رضوان الله عليهم لبعضهم البعض، ولم يكن في ذلك أدنى غضاظة لأحد منهم، بل الذي أثار عنهم جبهم للنقد، ورحابة صدورهم له،

1. كما قال أبو بكر رضي الله عنه لما ولي الخلافة: «أيها الناس إني قد وليت عليكم ولست بخيركم، فإن أحسنت فأعينوني، وإن أسأت فقوموني...»⁽²⁾.
2. ولعل أشهر ما نقل عنهم في هذا الشأن ما كانت السيدة عائشة رضي الله عنها تستدركه عليهم⁽³⁾، كما في قولها معلقة على فتوى عبد الله بن عمرو للنساء أن ينقضن شعر رؤوسهن في الاغتسال من حيض أو نفاس أو جنابة: «يا عجا لابن عمرو هذا، يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رؤوسهن، أفلا يأمرهم أن يحلقن رؤوسهن، لقد كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد، ولا أزيد على أن أفرغ على رأسي ثلاث إفراغات»⁽⁴⁾.
3. ومن الأمثلة أيضا: أنه لما منع عمر رضي الله عنه من زيادة المهور، قامت امرأة منتقدة عليه قراره هذا، محتجة بقوله تعالي «وآتيتم إحداهن قنطارًا...»⁽⁵⁾ فقال عمرو: كل أحد أفقه منك يا عمر حتي النساء، وفي بعض الروايات، امرأة أصابت، ورجل

1- صحيح البخارى كتاب الجماعة، باب من شكأ إمامه إذا طول، ح رقم (704).

2- السيرة النبوية، لابن كثير، ت مصطفى عبد الواحد 4/492.

3- جمع الزركشي ذلك كله في كتابه «الإجابة فيما استدرسته عائشة علي الصحابة».

4- صحيح البخاري: كتاب الغسل، باب تخليل الشعر، حديث رقم (272).

5- جزء من آية (20) من سورة النساء.

رابعاً: القواعد الكلية:

وإلى جانب الأصول السابقة، انبنى النقد على جملة من القواعد الكلية التي ساهمت بمجموعها في تشكيل صرحه، وترسيخ أسسه، منها:

1. تجويز الخطأ على المجتهدين: فقد قال صلى الله عليه وسلم: «إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر⁽²⁾»، فقد جوز الخطأ على الحاكم المجتهد، ولا شك أن النقد والاختلاف هو الذي يظهر ذلك، ويكشف عنه.

2. بناء الأحكام على الظن: فقد تقرر عند الفقهاء العمل بغلبة الظن والاحتكام إلى الظنون الراجحة، لتعذر اليقين والقطع في أغلب مسائل الشريعة، قال العز بن عبد السلام في هذا المعنى: «لا يجب الأخذ باليقين في الإيجاب والتحریم، ولا الكراهة والندب، ولا الإباحة والتحليل، بل يكفي في ذلك الظن المستند إلى الأسباب الشرعية، وكذلك لا يشترط اليقين في وجود العلل الشرعية ووجود شرائطها، وانتفاء موانعها، كذلك لا يجب القطع بصدق الراوي والمفتي، ولو شرط ذلك لفات معظم الأحكام في حق العلماء والعوام⁽³⁾».

3. الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: وهو أصل كبير تضافرت النصوص بتأييده، بما هو مشهور متداول، ولا شك أن النقد مهما كان متعلقه هو نوع من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إذ غايته إصلاح ما يراه الناقد خطأً، فيبدل غيره على وجه الحق والصواب فيه، أو يبين له ما كان أغفله، أو يرشده إلى ما هو الأولى، وكل ذلك من المعروف.

4. مشروعية الشورى: فالشورى مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع، ولا يحتاج ذلك إلى تذكير، وينبني على ذلك جواز النقد ومشروعيته، لما تستلزمه الشورى من حرية كاملة في إبداء الرأي ومناقشة الآراء الأخرى.

1- جامع بيان العلم 1/159.

2- صحيح البخاري: كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب أجر الحاكم إذا اجتهد، ح رقم (7352).

3- شجرة المعارف والأحوال وصالح الأقوال والأعمال، للعز بن عبدالسلام 423 نقلًا من كتاب نظرية التقريب، للريسوني، ص 87.

المطلب الثاني: مقاصد النقد الفقهي

إن للمنهج المقاصدي، المبني على رعي المصالح، ودرء المفساد، حضور قوي في الاختيارات الفقهية، سواء تعلق الأمر بتقدير الأحكام اجتهادًا واستنباطًا وترجيحًا، أو نقدًا واستدراكًا، فما أكثر الأحكام التي يستتضر فيها اعتبار المقاصد، وما أكثر الانتقادات التي يمكن أن توجه إلى الفقهاء اعتبارًا للمقاصد.

إن الاعتبار المقاصدي أحد المحددات المهمة في الاجتهادات والاختيارات والانتقادات لأي فقيه يدخل مضمار النقد الفقهي.

إن الكشف عن مقاصد الانتقاد وأغراضه متعددة، لكن المهم أن تكون بريئة من كل هوى وشهوة لإظهار الخلاف، أو البحث عن الذات، بل يجب أن تكون خلافا علميا مع أدب جم، وانتقادا موضوعيًا مع خلق رفيع، ويمكن أن نشير إلى ثلاثة مقاصد أساسية وهي⁽¹⁾.

المقصد الأول: مقصد التصحيح والتقويم.

ويعتبر هذا المقصد أحد الأغراض العلمية لمنهج النقد بشكل عام، وليس هناك خلاف عليه، بل اتفاق على مشروعيته ووجوبه.

فالتصحيح والتقويم مشمول بالتواصي بالحق، والتناصح بالخير الذي وردت بمشروعيته والتكليف به نصوص القرآن الكريم والسنة المطهرة، قال تعالى: «إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت»⁽²⁾، ومن المصطلحات المعبرة عن هذا المقصد: «الاستدراك الذي يعني من ضمن ما يعنيه إصلاح خطأ أو تقويم إشكال»⁽³⁾.

ومن موارد استعمال التصحيح، التنبيه على أسباب الخطأ، والخطأ إما أن يكون بسبب اللغة، أو يكون بسبب عدم التثبيت في نقل المذهب مثلاً، أو يكون التصحيح بسبب المخالفة للمذهب، أو بسبب المخالفة للدليل، أو بسبب فهم الدليل واستنباط الحكم.

المقصد الثاني: مقصد التكميل والتميم:

وهو من الأغراض العامة في التأليف، خاصة في الشروح والتعليقات التي لم يتمكن

1- انظر: اختيارات اللخمي وتوظيفها النقدي في المذهب المالكي، ريان سعيد ص 158.

2- هود (88).

3- الاستدراك الفقهي تأصيلاً وتطبيقاً، رسالة ماجستير، مجمول أحمد، جامعة أم القرى، ص 88.

أصحابها من إكمالها⁽¹⁾.

فكما أن التكميل من أغراض التأليف، فهو أيضًا من أغراض النقد ومقاصده.

المقصد الثالث: مقصد نبذ التعصب والتقليد:

إن النزعة النقدية عند أي فقيه، لا بد أن يكون دافعها الأعظم محاربة التعصب، ونبذ التقليد، والمقبل على النقد والمتقبل له، رجل ألقى التعصب والتقليد وراءه ظهريًا، لأن المفتقر لروح النقد ممارسة وقبولًا متعصب أعمى، متمسك بما ورثه وتعلمه ولو كان مخالفًا للحق والصواب.

المبحث الرابع: ضوابط النقد الفقهي وقواعده

المطلب الأول: ضوابط النقد الفقهي:

الضوابط هي الأسس المنظمة لعملية النقد، فلا يخرج الناقد عن المقاصد والمساعي السامية للعملية النقدية، فالضوابط عبارة عن أطر منظمة للعملية النقدية، وخدمة للحقيقة والمعرفة المجردة ليس إلا، وتلك الضوابط على النحو التالي:

1- أهلية الناقد العلمية:

فيجب في الناقد أن يكون كفؤًا، قال الباجي: ولا يتكلم على معالم يقع له العلم به من جهته، ولا يستدل إلا بدليل قد وقف عليه وخبره وامتحنه قبل ذلك وعرف صحته وسلامته، لأنه ربما يستدل بما لم يُمعن في تأمله، ولا تصحيحه، فيظفر به خصمه ويبين انقطاعه⁽²⁾.

فالنهي عن الخوص فيما لم يقع للناقد من علم، بل حتى إيراد الأدلة وسوقها يحتاج إلى سبر وتمحيص، فليس كل دليل صالح للإيراد، فلربما انقلب الدليل على الناقد، وصار حجة للخصم.

وتقرير هذا الضابط، حتى يؤتي النقد أكله، ويثمر نقدًا وتجديدًا وتصحيحًا لمسار المعرفة.

1- مثل شرح مهذب الشيرازي.

2- المنهاج في ترتيب الحجاج، لأبي الوليد الباجي، ص 10.

2- التحلي بأخلاقيات النقد العلمي:

إن التحلي بجملة الأخلاق الحسنة ساعة النقد والحوار أمر لازم، لتظهر الحقيقة المرجوة على لسان أحد طرفي الحوار، فثمار النقد هو جلاء الحقيقة، وكشف اللبس، وإزاحة الحجب عنها، مع تقويم للإعوجاج الظاهر.

فهمة الناقد هو إبراز الخلل في سلاسة عبارة، ورقي كلمة، وأدب جم. إن الرسالة البديعة المشهورة بين عالم المدينة مالك بن أنس، وفقه مصر الليث بن سعد، وما حملته من معان للنقد والاستدراك والأخلاق الجمّة، إذ كان في كل نقد واستدراك يصفه بالإمامة والصلاح وعلو المكانة والقدرة، مع التواصي بالحق وخوف الله تعالى، لدليل على وجوب التحلي بالخلق الحسن⁽¹⁾.

إن تقوى الله تعالى، وصدق النية، وحسن الظن، وتوقير الطرف الآخر، ووصفه بعبارات الإجلال وعلو التقدير والمكانة، واختيار العبارات الحسنة الخلوقة⁽²⁾.... كل هذا يعد من لوازم هذا الضابط، الذي نراه ضابطاً أساسياً يشد العملية النقدية ويثمرها.

3- تحديد موطن النقد:

أثر عند علماء السلف قولهم «كل يؤخذ من قوله ويرد إلا صاحب هذا القبر⁽³⁾»، وهي عبارة جامعة لمعنى النقد، قاضية بالتسليم لما ليس يدخله النقد، فكلام الناس جهد بشري إلا ما جاء عن طريق الوحي فله العصمة من حيث هو وحي علوي مقدس، وليست العصمة في أفهام الناس إلا ما كان طريقه الإجماع الصحيح.

إن تحديد مواطن النقد في العملية الاستدراكية ضابط أساسي مهم، لأنه ليس من العدل والإنصاف أن نهيل التراب على الحقيقة وتتغافلها لسبب من الأسباب، ولهذا جرى من أدب المناظرة: لا يتكلم المناظر إلا على المقصود من كلامه، ولا يتعرض لما لا يقصده مما جرى في خلاله.

فالناقد وهو الملتزم بتقصي الحقيقة والإفصاح عنها يثمن الجهود المبذولة والحقائق البينة في كلام منقوده، ويضعها ضمن المتداول المتفق عليه، في الوقت نفسه يضع أصابعه

1- انظر: ترتيب المدارك، للقاضي عياض 1/41.

2- انظر المنهاج في ترتيب الحجج ص 10.

3- المصدر نفسه، ص 15.

على مواطن العجز، دالاً عليها بحسن عبارة، ووضوح فكرة، وخلق عظيم.

فإن كان الكلام على الأدلة من حيث هي محل نزاع أو خارجة عنه فإنه من الإنصاف أن لا يتطرق الناقد إلى عقيدة المنقود، أو مذهبه الفقهي أو الفكر الاجتماعي، فذلك بعيد (1).

4- نقد المناهج والأفكار بدل الأشخاص:

لقد كان خلاف الشافعي لشيخه مالك خلاف منهج ورؤية علمية، جعلت الأستاذ كبيراً في عين تلميذه، والتلميذ مجدداً لآراء شيخه، منتقداً لما يراه سبيلاً للانتقاد، وهو القائل: «مالك أستاذي، وعنه أخذت العلم، وما أحد أمنَّ على من مالك، وجعلتُ مالكا حجة بيني وبين ربي، وإذا ذكر العلماء فمالك النجم الثاقب، ولم يبلغ أحد مبلغ مالك في العلم لحفظه وإتقانه وصيانه».

فهل هذا الوصف من مجدد الفقه، وناصر السنة، وواضع علم أصول الفقه حالت بينه وبين النقد؟ وهل مواطن النقد التي يراها في منهج شيخه العلمي جعلته يتعسف في العبارة النقدية: كلا أبداً».

5- التزام العدالة والإنصاف في النقد:

العدالة والإنصاف يدوران حول محور التوسط والاعتدال، والالتزام بهما في المهمة النقدية يعطيها حقها وقدرها.

6- قبول النتائج وإن خالفت المذهب:

وهذا الضابط عصارة الضوابط السابقة، والتي من أجلها كانت العملية النقدية، فقبول النتائج دلالة وعي الناقد والمنقود على السواء يقول الباجي: «وإذا بان له الحق أذعن له وإنقاد إليه، فإن الغرض بالنظر إصابة الحق (2)، فظهور الحق يوجب التسليم، وعلى أي لسان ظهر لا يهم، فالعقل الناقد له هدف وهو: إمطة اللثام على الحقائق الناصعة لينتفع بها، فإن عدل على هذا المنحى صار النقد عبثاً وإثماً وزلا وضياًعاً للوقت (3).

1- انظر: النقد الفقهي: قواعده وضوابطه، ص 53.

2- المنهاج في ترتيب الحجج، ص 10.

3- انظر: النقد الفقهي: قواعده وضوابطه، ص 56.

المطلب الثاني: قواعد النقد الفقهي

النقد الفقهي ليس من قبيل التشهي والتقول، بل له قواعد أساسية يبنى عليها، من ذلك:

1- جواز الخطأ على المجتهدين:

فالمجتهد الذي يقوم بعملية النقد، يطرأ على اجتهاده الخطأ والصواب، لأن إبداء رأيه وترجيحه يتبين له من قوة الأدلة ووجه الاستدلال فيها يخضع لميزان القبول والرفض والأخذ والرد، لأنه جهد بشري ينتابه النقص.

2- بناء الأحكام على غلبة الظن:

فالمقرر عند الفقهاء عامة العمل بغلبة الظن، والاحتكام إلى الظنون الراجحة، لتعذر اليقين والقطع في أغلب مسائل الفقه، يقول الشاطبي "والحكم بغلبة الظن أصل في الأحكام"⁽¹⁾.

والظن ليس على مرتبة واحدة بل هو على درجات ومراتب، لأن مراتب الظن في النفي والإثبات تختلف بالأشد والأضعف حتي تنتهي إما إلى العلم، وإما إلى الشك⁽²⁾.

وهذا التفاوت في الدرجات هو الذي يفتح باب النقد والاختلاف، وغلبة الظن على الأحكام الفقهية تجعل صاحب الاجتهاد يخضع للمراقبة والمتابعة والمراجعة الفقهية لآرائه واختياراته وترجيحاته.

3- لا يتناول النقد نصوص الشريعة:

إن النظر في نصوص الشريعة ليس بمعنى نقده ومعارضته وتعطيله وابتكار رؤى جديدة مبطله لأحكامه ومقاصده، بل النظر في فقه تنزيله على وقائع المكلفين، وإمكانية مطابقة حكم النص القطعي على ذات المسألة المراد البت فيها، لأن كنوز المعاني الدفينة في النص تصيره إلى نص حي تتفاعل معه أفضية المكلفين فيسعها تنزيلا، وهذا الفقه يحتاج إلى مجتهد ملك آلة الاجتهاد، وتزود بالمعرفة الشرعية وغيرها⁽³⁾.

1- الاعتصام، للشاطبي 3/53.

2- انظر: الموافقات، للشاطبي 5/115.

3- انظر: النقد الفقهي، وقواعده وضوابطه، بلقاسم بن أحمد، ص 47.

4- لا يتناول النقد كليات الشريعة ومقاصدها:

إن النقد الذي تتكلم عنه لا يخرج عن كليات الشريعة ومقاصدها، بل ينطلق منها معتبراً إياها مصدراً مهماً لقد انطلقت نظرة الفقهاء للقضايا الإسلامية المختلفة من كليات ثابتة بنصوص قطعية لا تحتمل النسخ ولا التأويل.

المبحث الخامس: نماذج تطبيقية في النقد الفقهي

في هذا المبحث نسعى للكشف عن ملامح المنهج النقدي عند مجموعة من العلماء كنوع من التطبيق العملي بعد أن انتهينا من الجانب النظري في المباحث السابقة لأنه لا بد لنا أن نستقي من ينبوع ومصدر النقد الفقهي، وهو الموروث الفقهي العظيم الذي تزخر مصنفاته بالمجهود والعناية من أصحابها، وقد اصطفينا صفة من علمائنا.

وقد قسمت كل نموذج إلى مطلبٍ مراعيًا الاختصار قدر الإمكان.

المطلب الأول: ملامح المنهج النقدي عند الإمام النووي من خلال كتابه المجموع

من خلال استقراء انتقادات الإمام النووي بأنواعها في كتابه المجموع، تتجلى جهوده في خدمة مذهبه الشافعي، والعناية به تصحيحاً وتقويماً، بكل ما يتمتع به من عقلية فقهية فذة، حيث أحكم وأجاد وفق نسق منهجي متكامل⁽¹⁾.

ومن خلال تتبع انتقادات النووي، ظهر أنها اتخذت أشكالاً وصوراً متنوعة، بدأ من النقد الموجه لفقهاء أو مذهب، مروراً ببيان الخلل في الدليل، وما يتفرع منه، أو الخطأ في الصياغة الفقهية، وفق نسق يحكي تضلع وبراعة صاحبه، وتمكنه من النقد الفقهي، على وجه لم يغفل كل ما له متعلق بالنتاج الفقهي.

فأنواع النقد الفقهي عند الإمام النووي تنقسم إلى⁽²⁾.

1. النقد باعتبار الأشخاص، وينقسم إلى: نقد داخلي، ونقد خارجي.
2. النقد باعتبار الأقوال والروايات، وينقسم إلى: النقد بسبب الخطأ في العزو، والخطأ بسبب الشذوذ.

1- انظر، منهج النقد الفقهي عند الإمام النووي من خلال كتابه المجموع، إسماعيل كاظم العيسوي وغيره مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، مجلد 19 عدد 1، ص 547.

2- انظر تفصل ذلك المصدر السابق ص 548.

3. النقد باعتبار الأحكام والمسالك، وينقسم إلى: نقد بسبب خطأ الدليل، ونقد بسبب خطأ في الاستدلال.

4. النقد باعتبار الصياغة الفقهية، وينقسم إلى النقد بسبب قصور في العبارة الفقهية، والنقد بسبب الخطأ في الإطلاق والتقييد.

• ومثال النقد الخارجي (أي خارج المذهب): مسألة حكم سجود التلاوة: ذهب النووي إلى أنه سنة، ومما احتج به حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه أنه قال: قرأت على رسول الله صلى الله عليه وسلم والنجم فلم يسجد فيها⁽¹⁾. وهنا افترض النووي اعتراضاً قد يوجه للدليل، فقال: فإن قالوا: لعله سجد في وقت آخر، قلنا: لو كان كذلك لم يطلق الراوي نفي السجود، فإن قالوا: لعل زيداً قرأها بعد الصبح أو العصر، ولا يحل السجود ذلك الوقت بالاتفاق، قلنا: لو كان سبب الترك ما ذكره، لم يطلق زيد النفي زمن القراءة⁽²⁾.

ولعله قصد بالرد أبو حنيفة - رحمه الله - وأصحابه، فقد ذهبوا إلى أن سجود التلاوة واجب على القارئ والمستمع⁽³⁾.

المطلب الثاني: منهج النقد الفقهي عند الإمام الرجراجي من خلال كتابه «مناهج التحصيل».

الإمام الرجراجي فقيه مالكي، شارح كتاب المدونة للإمام مالك ابن أنس، من خلال كتابه «مناهج التحصيل ونتائج لطائف التأويل في شرح المدونة وحل مشكلاتها».

والمنهج النقدي للإمام أبي الحسن علي بن سعيد الرجراجي يظهر في هذا الكتاب من خلال ثلاث نقاط.

1. نقده للأقوال والروايات الضعيفة.

2. نقده لأدلة وأصول الفقه.

1- أخرجه البخاري في صحيحه: باب من قرأ السجدة ولم يسجد. برقم 1023.

2- انظر: المجموع، النووي 4/69.

3- انظر: بدائع الصنائع، الكاساني 1/180، وانظر عدد من الأمثلة والمسائل في بحث النقد الفقهي عند الإمام النووي من خلال كتابه المجموع، فقد ذكره صاحبه العشرات من الأمثلة.

3. نقده لأسباب اختلاف الفقهاء.

أما منهجه في نقد الأقوال والروايات تفریحًا وتأصيلًا، فقد تعامل معها من وجهين:

أ- نقد القول والرواية من حيث الثبوت والصحة والشهرة.

ب- ونقده من حيث التدليل عليه والتأصيل له.

ومثال نقده القول لعدم الدليل قال: هل يجوز أن ينحر في غير محل النحر للضرورة ؟ قولان:

أحدهما: أنها لا تؤكل بغير الذبح والنحر في محله، وذلك ما بين اللبة والمذبح.

والثاني: أنه يجوز ذلك في جميع الجسد، حيث ما يمكن منه لأنها ذكاة ضرورة، وهو قول ابن حبيب، وسبب الخلاف، هل هذه الضرورة تنقل الحكم من محله فيباح في جميع الجسم، أو لا تنقله فيبقى كل واحد من النوعين على أصله.

وأما ابن حبيب فقد جعل الضرورة تنقل الحكم عن محله فيجوز أن ينتقل - أي النحر - إلى سائر الجسد - ولا تخصيص لموضع دون موضع إلا بدليل. أما ابن القاسم قال: الضرورة تنقل الحكم عن محله الذي هو الذبح والنحر، وخصص به موضعًا بعينه، فعلق الرجائي على قول ابن حبيب إنه قول قياس، وانتقد قول ابن القاسم لعدم الدليل⁽¹⁾.

المطلب الثالث: النقد المنهجي عند القاضي عبد الوهاب البغدادي (ت 422 هـ)

تتجلى متعلقات النقد المنهجي ووسائله عند القاضي عبد الوهاب البغدادي في جملة من الأمور، نوردتها كالتالي:⁽²⁾

1. النقد بالاستناد إلى القرآن الكريم، والحديث الشريف.

2. النقد بالاستناد إلى عمل أهل المدينة.

1- مناهج التحصيل 3/229، وانظر عشرات الأمثلة في بحث منهج النقد الفقهي عند الإمام الرجائي من خلال كتابه «مناهج التحصيل»، نور الهدى طيبي، مجلة المدونة، مجمع الفقه الإسلامي بالهند، مجلد (7) عدد (29) لسنة 2021 م ص 125.

2- انظر: النقد المنهجي في المدرسة المالكية العراقية، القاضي عبد الوهاب البغدادي (ت 422) أنموذجًا، سعيد الشورة، نقلًا من كتاب «النقد الفقهي في المذهب المالكي نظريةً وتطبيقًا» تأليف جماعي، إصدار نجد الدراسات الفقهية والقضائية ص 26.

3. النقد بالاستناد إلى القواعد الأصولية، والقواعد الفقهية.

4. النقد بالاستناد إلى الكليات الفقهية.

5. النقد بالاستناد إلى المصلحة (المقصد) واللغة.

ومثال النقد بالاستناد إلى الكليات الفقهية: حيث تميز القاضي عبد الوهاب البغدادي بقدرته على إحكام صياغة الكليات الفقهية وإعمالها واستثمارها، إذ لا نجد صفحة من صفحات كتابيه: «الإشراف على نكت مسائل الخلاف، والمعونة على مذهب المدينة»⁽¹⁾ خالية من ذلك.

وقد مكنت القاضي حنكته العلمية من إبراز براعته في النقد بالكليات الفقهية والتعليل بها، حيث يستشف جانب من هذا من خلال هذا النموذج:

لقد نص القاضي عبدالوهاب في معرض كلامه عن إحدى المسائل الفقهية من كتاب النكاح، على أن عقد النكاح ينعقد من غير إظهار، منتقداً بذلك الإمامين أبي حنيفة والشافعي القائلين بعدم انعقاده بدونه⁽²⁾، واعتمد في انتقاده هذا على جملة من التعليقات الفقهية، ختمها بكليتين فقهيتين، فقال: «ولأنه عقد من العقود فلم يكن الإظهار شرطاً في انعقاده كسائر العقود، ولأنه معنى يقصد به التوثيق فلم يكن شرطاً في انعقاد النكاح كالرهن والكفالة، ولأن كل شخص لا يحتاج إليه في إيجاب ولا قبول، لم يكن حضوره شرطاً في انعقاد النكاح، كالزوجة وسائر الأجانب، ولأن كل شخص لم يحتاج إلى حضوره في عقد البيع مع حضور الموجب والقابل، لم يحتاج إلى حضوره في عقد النكاح كالفاسق»⁽³⁾.

1- ما يقال عن كتابه «الإشراف» الذي أورد فيه أزيد من 400 كلية فقهية، وكتابه «المعونة» فيه أزيد من 300 كلية فقهية. انظر بحث: النقد الفقهي في المدرسة المالكية العراقية، القاضي عبد الوهاب البغدادي (ت 422 هـ) أنموذجاً، سعد الشوبه، حيث حوي البحث أيضاً عشرات الأمثلة على النقد الفقهي، نقلاً من كتاب «النقد الفقهي في المذهب المالكي» ص 97.

2- الإشراف 2/691.

3- المصدر نفسه.

المطلب الرابع: مجالات النقد عند الإمام القرافي:

تنوعت مجالات النقد عند القرافي إلى أنواع ثلاثة:

النوع الأول: نقده للأقوال والآراء، وهذا النقد على قسمين:

- الأول: نقده المذاهب المخالفة لمذهب مالك (النقد الخارجي)، وهذا النوع من النقد ظاهر وطبيعي باعتباره مالكي المذهب، ولكن نقده هذا يستند إلى الأدلة والقواعد الشرعية المعتمدة، مع إنصاف المخالفين.
- مثال ذلك: حكم من لم يجد ما يستر عورته، هل يصلي قاعدًا يومئ إيماء أو يصلي قائمًا بركوع وسجود؟ مذهب مالك فيه. أنه يصلي قائمًا يركع ويسجد، ورجحه القرافي، واستدل له بعدد من الأدلة، منها النصوص الدالة على وجوب الركوع والسجود، وأنها أركان متفق عليها، والسترة شرط مختلف فيه، والأركان مقدمة على الشروط، والمجمع عليه مقدم على المختلف فيه، كما أن النظر المصلي يؤيد هذا، لأن الركوع والسجود مقصودان في الصلاة، والسترة وسيلة إليها، والمقصود مقدم على الوسيلة، لأن الوسيلة أخفض رتبة من المقاصد⁽¹⁾.
- الثاني: نقد الأقوال داخل المذهب (النقد الداخلي)، فنجد للقرافي اختيارات فقهية خالف فيها مذهب إمامه، أو المشهور في مذهبه⁽²⁾.
- مثال: مسألة التيمم هل يرفع الحدث أم لا؟ ذهب إلى بطلان القول بأن التيمم لا يرفع الحدث، ورد على الاعتراضات التي أوردها المخالفون⁽³⁾.

النوع الثاني: نقده للمصنفات الفقهية وله صور:

- أولًا: نقده لطريقة التصنيف في الفقه.
- ثانيًا: نقده للمصنفات الفقهية غير المشهورة.
- ثالثًا: جمعه بين مدارس الفقه المالكي.

1- انظر: الذخيرة 2/107.

2- انظر العديد من الأمثلة: النقد الفقهي عند الإمام القرافي، توفيق عفون ص 219.

3- انظر: الذخيرة 1/35.

النوع الثالث: نقده لمنهج التعامل مع الفقه

حيث إنه اجتهاد مجتهد معرض للخطأ والصواب، ولهذا على الفقيه أن يتعامل على هذا الأساس، لا أنه معصوم لا يجوز مخالفته، ولهذا انتقد بعض أتباع المذهب في منهج تعاملهم مع مذاهبهم الفقهية، نذكر منها:

1. نقده للتقليد الذي أضعف مدركه.

2. نقده للجمود على المنقول عن الأئمة⁽¹⁾.

المطلب الخامس: أصول وأدوات النقد الفقهي عند ابن العربي (ت 543) من خلال كتابه (احكام القرآن)

إن الناظر في تفسير «أحكام القرآن» لابن العربي، يجد أن الأصول التي اعتمد عليها في اعتراضاته وانتقاداته لا تكاد تخرج عن أدوات الاجتهاد التي يجب توافرها في كل من يتصدر للفتوي، وهذه الأصول هي مجموع القواعد النظرية والمعارف اللغوية والشرعية التي تُكسب الفقيه القدرة على النظر الفقهي الاجتهادي، تمهيداً لاستنباط الأحكام وتنزيلها على واقع الناس بما يحقق مصلحتهم في العاجل والآجل.

ولما كان الإمام ابن العربي له إحاطة واسعة بعلم أصول الفقه، فقد كانت أغلب الأدوات التي بني عليها ردوده وانتقاداته مأخوذة من هذا العلم، لذلك كثيراً ما نجده يحيل على كتابه «المحصول في على الأصول» باعتباره الكتاب الذي بسط فيه قواعد هذا العلم. وبالنظر الاستقرائي في الأدوات التي استند عليها في اعتراضاته، نجدها كثيرة جداً، وحصرتها متعذر في بحث صغير، لذا سنقتصر على ذكر بعضها.

وهذه الأدوات منها ما يستند إلى نصوص الشريعة، ومنها ما يستند إلى القواعد الأصولية واللغوية، ومنها ما يرجع إلى آليات وأدوات أخرى.

أولاً: أصول النقد المستندة إلى نصوص الشريعة.

1- النقد بالقرآن الكريم:

وهي كثيرة عنده، منها ما أورده في تفسير قوله تعالى «﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ

1- انظر أمثلة علي ذلك: النقد الفقهي عند الإمام القرافي ص 222.

يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءٌ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ﴿١﴾⁽¹⁾، فقد تعرض في هذه الآية لمسألة البداءة في اللعان، وذكر أنها للزوج وجوبًا ولا يجوز البدء بالمرأة قبله، ثم نقل عن أبي حنيفة قوله بالإجزاء، ثم عقب على ذلك بقوله: «وهذا باطل، لأنه خلاف القرآن، وليس له أصل يرده إليه، ولا معني يقوى به، بل المعنى لنا، لأن المرأة إذا بدأت باليمين فتنفي ما لم يثبت، وهذا لا وجه له»⁽²⁾.

2- النقد بالسنة.

ثانيًا: الأصول المستندة إلى القواعد الأصولية واللغوية.

والقواعد الأصولية كثيرة في تفسيره، وقد توسل بها في نقد وإبطال بعض الآراء الاجتهادات منها:

1. قاعدة «النكرة في سياق النفي تفيد عموم نفي الجنس».
2. قاعدة «الأمر المطلق يغير اقتضاء الفعل، ولا يحمل على الوجوب».
3. قاعدة، «مفهوم الشرط يقيد مفهوم الغاية».
4. قاعدة «اللفظ المشترك يدل على جميع متناولاته».
5. قاعدة «الاستثناء إذا تعقب جملا عاد إلى جميعها»⁽³⁾.

ثالثًا: الأصول المعتمدة على آليات وأدوات أخرى:

1. النقد بالإجماع.
2. النقد بالقياس.
3. النقد بمراعاة العرف والعادة.
4. النقد بمقاصد الشريعة⁽⁴⁾.

1- النور آية 6.
 2- أحكام القرآن، لابن العربي، دار الكتب العلمية، ط (3) ١٤٢٤ هـ، 3/357.
 3- استخدم القاعدة في الرد علي أبي حنيفة الذي ذهب إلي القول بأن التوبة لا تُسقط عدم قبول الشهادة، فهي تبقي مردودة عنده. انظر: أحكام القرآن لابن العربي 31/348.
 4- المسائل التي انتقدها بناء على هذا الأصل كثيرة جدًا، وهي موزعة حسب التقسيم الثلاثي للمقاصد

بالإضافة إلى ما سبق، فإن أبابكر بن العربي قد استعمل في نقده الفقهي آيات أخرى: كعمل أهل المدينة، والاستحسان، والاستصحاب، وسد الذرائع، وقول الصحابي، وشرع من قبلنا، ومراعاة الخلاف، واعتبار المآل، والنسخ، وأسباب نزول الآيات، وورود الأحاديث، وملاحظة العلل والمناسبات والسياقات وغيرها من الأدوات الأخرى والتي بلغت حسب إحصائي الأولي لها أكثر من سبعة وثلاثين آية.⁽¹⁾

(الضرورة والحاجة والتحسينية)، لذلك نجد في بعض الأحيان يرد القول لما يعتقد فيه من إخلال بالضرورات الخمس أو إحداها، وأحياناً يرد لما يترتب عليه من الحرج والمشقة المرفوعين شرعاً. انظر: أصول المنهج الاستدلالي النقدي عند ابن العربي من خلاله كتابه أحكام القرآن محمد الدردادي ص 377.

الخاتمة

وتتضمن أهم العناصر التي توصل إليها الباحث وهي:

1. النقد الفقهي هو منهج تقويمي تنقيحي للمادة الفقهية، يعتمد على أصول وقواعد شرعية، قصد إحياء التراث الفقهي، وتفعيل أدوات الصناعة الفقهية.
2. هناك مصطلحات لها علاقة بالنقد الفقهي، حيث توجد قواسم مشتركة بينهما، وكذلك فروقات واضحة، ومن أبرزها: الاختلاف الفقهي، الجدل، المناظرة
3. للنقد الفقهي أهمية كبيرة في فهم الأحكام الشرعية، الوقوف على أسباب الاختلاف، وتصفية الفقه من الآراء الشاذة وغير ذلك.
4. يمكن تمييز مجموعة من المجالات الأساسية في عملية النقد الفقهي وهي:
نقد الأقوال والروايات، ونقد الأصول والادلة، ونقد المصنفات وطرائق التدوين، ونقد الأحكام والفتاوي.
5. النقد الفقهي له مستند من الكتاب والسنة، وأقوال الصحابة، والقواعد الكلية
6. للنقد الفقهي مقاصد شرعية منها، مقصد التصحيح والتقويم، ومقصد التكميل والتتميم، ومقصد نبذ التعصب والتقليد.
7. للنقد الفقهي ضوابط عبارة عن أطر منظمة للعملية النقدية.
8. النقد الفقهي ليس من قبيل التشهي بل له قواعد معلومة يبنى عليها.
9. تتنوع أنواع النقد الفقهي عند الإمام النووي باعتبار عدة منها، الأشخاص، الأقوال والروايات، الأحكام والمسالك، الصياغة اللغوية
10. المنهج النقدي للإمام الرجراجي يظهر في كتابه مناهج التحصيل، من خلال ثلاث نقاط هي، نقده للأقوال والروايات الضعيفة، ونقده لأدلة وأصول الفقه، ونقده لأسباب اختلاف الفقهاء.
11. تتجلى متعلقات النقد المنهجي عند القاضي عبد الوهاب البغدادي في نقده بالاستناد إلى القرآن الكريم، والحديث الشريف، وعمل أهل المدينة، وكذلك القواعد الأصولية،

والقواعد والكليات الفقهية، والمصلحة واللغة.

12. تنوعت مجالات النقد عند الإمام القرافي إلى أنواع ثلاثة، نقده للأقوال والآراء، ونقد الأقوال داخل المذهب، ونقده للمصنفات الفقهية.

13. استند الإمام ابن العربي في نقده إلى أدوات كثيرة لا يمكن حصرها منها ما يستند إلى نصوص الشريعة، ومنها ما يستند إلى القواعد الأصولية واللغوية، ومنها ما يرجع إلى آليات وأدوات أخرى مثل الإجماع، والقياس، والعرف، ومقاصد الشريعة.

التوصيات:

- الاهتمام بالدراسات النقدية في فقهننا العظيم.
- إدراج مادة ضمن العلوم الشرعية تعني بالنقد الفقهي وقواعده ومناهجه.
- الاهتمام بإبراز علمائنا النقاد لُتجدد دعوتهم في عصرنا.

مصادر البحث

- أبجديات البحث في العلوم الشرعية - فريد الأنصاري - الدار البيضاء - ط (1)، 1417 هـ.
- أحكام القرآن - لابن العربي - دار الكتب العلمية، بيروت / ط (3) 1424 هـ، 2003 م.
- الأحكام في أصول الأحكام - للآمدي - ت عبد الرازق عفيفي - المكتب الإسلامي، بيروت.
- الاعتصام - للشاطبي - ت سليم الهلالي - دار ابن عفان السعودية، ط (1) 1412 هـ / 1992 م.
- الإمام أبو الحسن اللخمي وجهوده في تطوير الاتجاه النقدي في المذهب المالكي بالمغرب الإسلامي - محمد المصلح - دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي الإمارات العربية المتحدة - ط (1) 1428 هـ / 2007 م.
- البرهان في أصول الفقه - للجويني - ت صلاح محمد عويضة- دار الكتب العلمية بيروت ط (1) 1418 هـ / 1997 م.
- التفكير الناقد ما بين غموض المعنى عند من كتب فيه وتوجيهات التدريس المضللة - خالد أحمد - مجلة جامعة الملك سعود، ع 18، العلوم التربوية والدراسات الإسلامية (1) 1426 هـ / 2005 م.
- شجرة المعارف والأحوال وصالح الأقوال والأعمال - للعز بن عبد السلام - ت أحمد فريد - دار الكتب العلمية، بيروت ط (1)، 2003 م / 1424 هـ.
- العقل الفقهي معالم وضوابط - نوار بن الشلي - دار السلام، القاهرة، ط (1)، 1429 هـ / 2008 م.
- لسان العرب - لابن منظور - دار صادر بيروت، ط (3) 1414 هـ.
- مختار الصحاح - للرازي - ت يوسف الشيخ - المكتبة العصرية، بيروت، ط (5) 1420 هـ / 1999 م.

- معالم المنهج النقدي في المذهب المالكي، قراءة في مسلك أبي البركات الدردير (1201 م) - محمود إسماعيل - مجلة الشريعة والقانون - ع 34 ج 2، 1441 هـ / 2019 م.
- منهج الاستدلال والنقد والترجيح عند القاضي عبد الوهاب - محمد جميل - بحوث الملتقى الأول للقاضي عبد الوهاب - دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات، ع 1425 هـ / 2002 م.
- منهج النقد الفقهي عند الإمام الرجراجي من خلال كتابه مناهج التحصيل - نور الهدي طيبي - مجلة المدونة - مجمع الفقه الإسلامي بالهند - 72 عدد 29.
- منهج النقد الفقهي عند الإمام النووي من خلاله كتابة المجموع - إسماعيل كاظم العيساوي - مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية - م 19 عدد (1)، 1443 هـ / 2022 م.
- منهج النقد في الفقه الإسلامي، المذهب المالكي أنموذجًا، دراسة تحليلية - صرموم رابح - أطروحة دكتوراه - كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية - جامعة وهران 2014 م.
- منهج النقد والخلاف الفقهي عند المازري - عبد الحميد عشاق - دار الموطأ للنشر - ط (2)، 2017 م.
- الموافقات - للشاطي - ت أبو عبيدة مشهور آل سلمان - دار بن عفان - ط (1)، 1417 هـ / 1997 م.
- النقد الفقهي عند الإمام ابن الفخار القرطبي - قطب الريسوني - مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية - مج 17 ع 2 ديسمبر 2020 م.
- النقد الفقهي في المذهب المالكي نظرياً وتطبيقاً - تأليف جماعي - إصدار مخبر الدراسات الفقهية والقضائية - جامعة الوادي الجزائر.
- النقد الفقهي مفهومه ومقاصده - عثمان بلخير - مجلة الاستيعاب - ع 2، 2019 م.
- نظرية النقد الأصولي - الحسان شهيد - المعهد العالمي للفكر الإسلامي، بيروت، 2012 م.

- نظرية النقد الفقهي - نوار بن الشلي - دار السلام، مصر، ط (1) 1431 هـ / 2010 م.
- النقد مفهومه، مشروعيته، شروطه، موارده - إسماعيل إبراهيم - مجلة اللقاء - هيئة علماء بيروت، ع 17.
- النقد مفهومه وأهميته - رابح صرموم - مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية - جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، ع 12، 2014 م.
- النقد وحكاية الذات - عائشة العاجل - مجلة الرافد، قطر ع 195، 2013 م.

فهرس الموضوعات

| الصفحة | عنوان البحث | اسم الباحث | م |
|--------|---|---|----|
| 7 | التفكير الناقد بين جذوره التاريخية وضوابطه (اللغوية والتقدية) الحديثة- دراسة تحليلية مقارنة | د. إيناس نظمي الزيناتي | 1 |
| 37 | خمسة أنساق نقدية لتأطير المشكلة المصطلحية في النظريات اللسانية العربية . من تشخيص الواقع إلى إعمال التوقع . | أ.د. يوسف مقران | 2 |
| 83 | الأدب الرقمي العربي في محك الرصد التجنيسي؛ تأملات ومقارنات | أ.د. بلقاسم الجطاري أ. عبير البريكي | 3 |
| 101 | توظيف الرحلات المعرفية Web Quest في تنمية مهارات التفكير الناقد لطلاب أقسام المكتبات والمعلومات: أنموذجًا مقترحًا | أ.د. محمد محمد النجار د. أميرة أحمد مصطفى | 4 |
| 131 | أثر إستراتيجية هوكنز على التحصيل والتفكير الناقد لدي طفل الروضة بالإمارات العربية المتحدة | د. جيهان رشوان | 5 |
| 169 | التربية الإعلامية الرقمية والتفكير الناقد دور مهارات التعلم في عصر التكنولوجيا في تمكين المجتمع الرقمي | أ. زينب جميلي أ. عادل صيد | 6 |
| 193 | دور معلمي المدارس الحكومية في الأردن في تنمية مهارات التفكير الناقد لدى طلبتهم | د. محمد خالد محمد الزعبي | 7 |
| 231 | التفكير الناقد في منهج التربية الإسلامية - في دولة الإمارات العربية المتحدة - (الصف الثاني عشر أنموذجًا) | د. عئشة مبارك أ. أمل الشحي | 8 |
| 255 | الذكاء الاصطناعي ومستقبل التفكير الناقد في علم الفقه بين الإمكانيات التكنولوجية والضوابط الشرعية | أ.د. أسماء فتحي عبد العزيز شحاته | 9 |
| 289 | التفكير الناقد وتدریس العلوم الإسلامية | د. مريم المنصوري | 10 |
| 323 | مناهج المستشرقين في دراسة الإسلام: قراءة تأويلية | د. لبنى المفتاحي | 11 |
| 349 | الاستدلال بالمقاصد الشرعية وأثره في الاجتهاد في القضايا المعاصرة | أ.د. حسبية حسين | 12 |
| 377 | توظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة القرآن الكريم والسنة النبوية | أ.م. د. رباب محمود نذير م. د. ميسون يونس محمود | 13 |
| 401 | النقد الفقهي بين التنظير والتطبيق | أ.د. إبراهيم رشاد | 14 |

| | | | |
|-----|--|--|----|
| 441 | الإسهامات التطبيقية للتدخل السيكولوجي في تنمية التفكير الناقد: دراسة مقارنة بين البرامج التدريبية والإرشادية في البيئة العربية باستخدام منهجية التحليل البعدي | د. سليمان عبد الواحد يوسف د. أمل محمد غنايم | 15 |
| 471 | المناهج النقدية وتأثيرها في نظريات العلوم الإنسانية قديما وحديثا | د. بلقاسم مارس | 16 |
| 503 | التفكير الناقد لدى طلاب العلوم الإسلامية ومهارات التعلم في عصر التكنولوجيا | د. عبد الفتاح محفوظ | 17 |
| 539 | الخطيات الإستمولوجية للمناهج النقدية ودورها الثقافي في إثراء العلوم الإنسانية قديما وحديثا | د. قردان ميلود | 18 |
| 563 | مبادئ نمو التفكير الإبداعي من منظور التحليل النفسي | أ. شهيدة جبار أ. فايزة صحراوي | 19 |
| 599 | المناهج النقدية الغربية والشعر العربي من الشك إلى الهدم والتقويض | د. محمد رندي | 20 |
| 637 | صعوبات توظيف مهارات التفكير الناقد في التعلم لدى طلبة المدرسة العليا للأساتذة بقسنطينة بالجزائر | د. مخلوفي اسعيد د. ساعد صباح | 21 |
| 681 | الاستدلال الأصولي بين الاجتهاد والتقليد: دراسة في بيان نقد الأصوليين للاستدلال المنطقي الأرسطي | د. أنس القزباح | 22 |
| 709 | صناعة التفكير الناقد في الدرس اللغوي عند عبد الرحمن الحاج صالح (1927 - 2017م) | د. عمر بو شنة | 23 |
| 745 | توظيف التمثيل في العلوم الإسلامية بين الاجتهاد والجمود | د. لحسن أبو القاسم | 24 |
| 777 | الضابط السياقي في الدراسات النحوية التراثية وأثره في التطور الدلالي وتعيين المعنى | د. شفاء مأمون ياسين | 25 |
| 807 | منطق النقد؛ أسسه ومفترضاته وتطبيقاته | د. يونس الخليلي | 26 |
| 833 | تلقي النقد الأدبي العربي المعاصر للنظريات اللسانية والنصية الغربية | د. عمار حلاسة | 27 |

شارع زعبيل - دبي - الإمارات العربية المتحدة
هاتف: +97143961777، فاكس: +97143961314، ص. ب: 50106
البريد الإلكتروني: info@alwasl.ac.ae
موقع الجامعة: www.alwasl.ac.ae